الحركات الاجتماعية وتنامي العولمة

د.عبد الله أحمد جلال الدين محمد، جامعة أم درمان الإسلامية، وطالب دكتوراه بمعهد العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع، جامعة إسطنبول – تركيا

ملخص: هدفت البحث إلى التعرف على الحركات الاجتماعيّة العابرة للحدود القوميّة في مناهضة ظاهرة العولمة. لم تتوقف الحركات الاجتماعيّة المناهضة للعولمة الرأسمالية، منذ نشأة النظام الرأسمالي، وكانت الحركة الشيوعيّة العالميّة من أول الحركات التي حامل للنضال ضد الإمبريالية الرأسمالية. وجاء بعده مجموعة الحركات الاجتماعيّة العابرة للحدود القومية مناهضة للعولمة الرأسمالية والليبرالية الجديدة، فعلى سبيل المثال نجد المنتدى الاجتماعي العالمي، منظمة السلام الأخضر العالمية، وشبكات أنصار البيئة وغيرها من الحركات الاجتماعيّة الأخرى العابرة للحدود القومية. وبرغم من عدم وجود حكومة واحدة تحكم العالم إلا أن الحركات الاجتماعيّة العابرة للحدود القومية تتدخل بصورة مباشرة في المؤتمرات الدولية سعيًا إلى التأثير في لغة معاهدات معينة والمساعدة على تطبيق اتفاقيات متعددة الأطراف. غير أن أعدادًا أكبر بكثير من عناصر الحركات الاجتماعيّة العابرة للحدود القوميّة تعمل على تثقيف أطراف محلية، منظمات وأفراد، بالمشكلات العالمية والأجهزة السياسيّة المصممة لمقاربتها. مثلًا حركة الأرض وما هي إلا حركة اجتماعيّة عابرة للحدود القومية عاكفة على إدماج منظماتها الفرعية بالعمليات السياسيّة المتعددة الأطراف عبر اطلاعها على القضايا المطوحة للنقاش والاقتراح تكتيكات من شأنها تشجيع التعبئة المحلية لصالح قضايا عالمية.

الكلمات المفتاحية: الحركات الاجتماعية، العولمة، الحركات الاجتماعيّة العالميّة، المجتمع المدني.

Social movements and the growth of globalization

Abstract: The research aimed to identify transnational social movements in opposition to the phenomenon of globalization. The social movements

against capitalist globalization did not stop, since the inception of the capitalist system, and the international communist movement was one of the first movements that supported the struggle against capitalist imperialism. It was followed by a group of transnational social movements against capitalist globalization and neo-liberalism. For example, we find the World Social Forum, the International Greenpeace Organization, environmental networks and other transnational social movements. Although there is no single government ruling the world, transnational social movements intervene directly in international conferences seeking to influence the language of particular treaties and help implement multilateral agreements. However, much larger numbers of transnational social movement elements are working to educate local actors, organizations and individuals, about global problems and the political apparatus designed to address them. For example, the Earth Movement is a transnational social movement dedicated to integrating its sub-organizations into multilateral political processes by informing them of issues for discussion and proposing tactics that encourage local mobilization in favor of global causes.

Keywords: social movements, globalization, global social movements, civil society.

المقدمة:

لم تُعد المشاركة السياسيّة، والحياة السياسيّة عمومًا، تقتصر على النشاط الذي يقوم به الأفراد والجماعات في إطار التنظيمات الحزبيّة، والتصويت أو التمثل أو التعين في الهيئات التشريعيّة أو الحكومية. فكثيرًا ما تكشف الجماعات أن هذا الإطار لا يستطيع الإسهام في تحقيق أهدافها ومقاصدها، بل إنه قد يُعيق سلوكها السياسي أو يلجأ إلى حظره بأكثر من أسلوب. وبرغم انتشار الديمقراطية في كثير من بقاع العالم، إلا أن استمرار الأنساق التسلطية أو الشمولية في كثير من

البلدان يجعل من المتعذّر حدوث التغير الاجتماعي أو أحداث من خلال الهياكل السياسية القائمة، ومن البديهي أن الثورات هي من الأساليب غير التقليديّة، أي الحركات الجماهيرية المنظمة التي تُحدِث تغيرات جذرية في النظام السياسي السائد. وتحفّل المجتمعات المعاصرة بهذه الحركات الاجتماعية على اختلاف أهدافها ومجالاتها، ودرجات الفعاليات والكفاءة فيها، ولكثير من هذه الحركات امتدادات وروابط عالمية، وهي تعتمد اعتمادًا كبير على تقانات المعلومات الحديثة لتيسير التواصل فيما بينها، وشدّ الروابط بين شبكاتها المحلية والدولية (أنتوني غدنز، 2005).

تتعدّد أشكال الحركات الاجتماعية، وأنواعها، وحجومها، ومجالات انتشارها، حيث أن حجم العضوية في بعضها قد لا يتجاوز العشرات، بينما يتسع في حركات أخرى الآلاف بل الملايين من الناس. تعاظمت أهمية الحركات الاجتماعية في العقود الأخيرة، واتسعت أدوارها نتيجة لعجز المؤسسات التقليدية أو قصورها عن التصدي لأشكال محدّدة من المخاطر التي تتهدد المجتمعات البشرية على اختلافها مثل القضايا البيئيّة، وأخطار الانتشار النووي، والمخاطرة التي تنطوي عليها عملية العولمة، أو أساليب إنتاج الغذاء المُعدل جينيًا، والآثار السلبية لانتشار تقانات المعلومات الجديدة. وهذه المشكلات والتحديات هي من النوع الذي لا تستطيع المؤسسات والحكوميّة والسياسيّة الحزبيّة السائدة في المجتمعات الحديثة أن تتصدى لها. بل أننا، في المقابل نشهد تزايد الهيمنة التي تمارسها على حياتنا الاجتماعيّة والخاصة من المؤسسات التجاريّة والاقتصاديّة العملاقة، والأجهزة الحكوميّة البيروقراطيّة ونفوذ وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي. ويري الكثير من الباحثين في العلوم الاجتماعية والمحلّلين والمراقبين أن العولمة، إذا ما تُرك لها المجال للمضي قُدُمًا في مساراتها الحالية ووفق منطقها الخاص، ستخلق أضرارًا بالغة، تطرح مخاطر جسيمة على حياة المواطنين العاديّين في جميع أرجاء المعمورة (المرجع نفسه: 2005، ص 488). كما أنّ هناك علاقة بين الحركات الاجتماعية والعولمة خاصة في نهاية القرن الحادي والعشرين، وممّا لا شكّ فيه أن لهما فضاء مشترك بشكل ديناميكي. والسؤال هنا كيف تعمل الحركات الاجتماعية في ظل تنامي ظاهرة العولمة؟ سوف أحاول في هذه الورقة أن أركز على مفهوم الحركات الاجتماعية، أي باعتباره واحد من المحاور الأساسية للثقافة المدنية والمجتمع المدني، وبالإضافية إلى النظريات التي تفسر ظاهرة الحركات الاجتماعية، ومحاولة الإجابة على السؤال المركزي لهذه الورقة: كيف يمكن للحركات الاجتماعيّة العابرة

للحدود القوميّة أو المجتمع المدني العالمي مناهضة العولمة في ظل عدم وجود حكومة واحدة تحكم العالم؟

مفهوم الحركات الاجتماعية

يشير مصطلح الحركات الاجتماعيّة إلى الجهد الملموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعيّة معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة من الأهداف مشتركة، والحركات الاجتماعيّة تمثل أشكالًا اجتماعيّة تتكون من أشخاص ومجموعات ومنظمات متشابكة معًا، وهي تعبّر من خلال الأفعال الجماعيّة عن الاحتجاج، وذلك لأجل تغيير العلاقات الاجتماعيّة والسياسيّة (أدولف فرانك، 2008، ص 137). لعل الحركة الأميركية للحقوق المدنية هي أشهر حركة اجتماعيّة في القرن العشرين، وقد اشتهرت بخطاب "أنا أحلم" لمارتن لوثر كينغ، أمام تمثال لينكولن، خلال المسيرة المليونية في واشنطن من أجل "العمل والحرية". ولكن مصطلح "حركة اجتماعيّة" نحته علم الاجتماع الألماني لورنز فون شتاين Lorenz von stein في العام 1850 وذلك في كتابه "تاريخ الحركة الاجتماعيّة في فرنسا من 1789 إلى يومنا هذا (1850)"، وبحسب تشارلز تلي Charles Tilly فإن نمو الحركات الاجتماعيّة ارتبط بالتغيرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة الأوسع التي بدأت مع تطور النظام الرأسمالي والسوق ونشوء البروليتاريا الصناعيّة. وأول الحركات الاجتماعيّة التي نملك عنها تاريخًا موثقًا هي الحركات السياسيّة الجبارة في فرنسا 1789 (الثورة الفرنسيّة)، وثورة الدستور البولوني في 3 أيار 1791. ويمكن اعتبار حركة المطالبة بإلغاء العبودية وتحرير العبيد، في بريطانيا (ومستعمراتها الأميركية) في القرن الثامن عشر، وما تبعها من حركة مقاطعة السكر الذي ينتجه العبيد (1791) من أشهر الحركات الاجتماعيّة.. (وعلى سبيل المثال حركة مقاطعة التنباك في إيران أواخر القرن التاسع عشر). وعرف القرن التاسع عشر حركات عمالية واشتراكية كانت النموذج المصغر عما يُقصد بالحركة الاجتماعيّة، وهي أدت إلى نشوء الأحزاب الشيوعية الاشتراكية والديمقراطية. في عام 1815 دخلت بريطانيا مرحلة عاصفة من الانتفاضات الاجتماعيّة، وحصل الأمر نفسه كذلك في مختلف البلدان الأوروبية حيث قامت الحركات الاجتماعيّة المطالبة بالإصلاح (ثورات 1830 و1848 و1871 الفرنسية، والربيع الأوروبي في 1848) ... وتواصلت مع الثورة الروسية 1905 ثم 1917، وكذلك ثورة الدستور العثماني 1908 وثورة المشروطة الإيرانية 1905 – 1911) (تشارلز تيللي، 2004، ص 41).

حيث نجد معظم الباحثين الذي أسهموا في تقديم تعريف للحركات الاجتماعيّة نجدهم قد أجمعوا على وجود عدد من العناصر الأساسيّة لابد من توافرها في الحركة الاجتماعيّة حتى تأخذ هذا المسمى، وهذه العناصر هي: جهود منظمة، مجموعة من المشاركين، أهداف، سياسات، أوضاع، تغيير، مكونات فكرية، ووسائل تعبئة. فالحركات الاجتماعية هي تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابًا من القيم الفلسفيّة العليا التي تؤمن بها الحركة. والعناصر نفسها نجدها في التعريف التالي: يمكن الإشارة إلى الحركة بالمعنى الاجتماعي باعتبارها القيام بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو للوصول إلى هدف ما؛ كما تتضمن الحركة الاجتماعيّة وجود اتجاه عام للتغيير؛ وهي تشمل أيضًا مجموعات من البشر يحملون عقيدة أو أفكار مشتركة، ويحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة. ويرى البعض إلى أن الحركة الاجتماعيّة هي محاولة قصدية للتدخل في عملية التغيير الاجتماعي، وهي تتكون من مجموعة من الناس يندرجون في أنشطة محددة، ويستعملون خطابًا يستهدف تغيير المجتمع، وتحدى سلطة النظام السياسي القائم (تشارلز تيللي، 2004، ص 14).

إن بناء حركة اجتماعيّة قوية مناصرة للديمقراطية، يظل دومًا مهمة المجتمع المدني عندما يعمل في ظل بيئة قمعية.... وينبغي في هذا الصدد أن نكون بدايةٍ قادرين على تعريف ماهية الحركة الاجتماعيّة، حيث أن الحركات الاجتماعيّة كما يُوحى الاسم هي تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات متنوعة المصالح، تضم حال تشكلها طبقات مهمة في المجتمع مثل العمال والجماعات النسائية والطلاب إلى جانب العنصر الفكري. والشيء الذي سيجمع هذه القطاعات المختلفة من المجتمع ذات المصالح المتنوعة هو شعور عام بالضيم قوامه الإدراك المشترك لغياب الديمقراطية في وضعية سياسيّة بعينها، وبالتالي نجد الحركات الاجتماعيّة في كثير من انحاء العالم تناضل من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها (محمود ممداني، 2010، ص 11).

برغم بساطة هذه التعريفات ووضوحها إلا أن هناك بعض الاشكاليات البحثية التي تتعلق بالحركات الاجتماعيّة وخاصة في الإطار المقارن، حيث نجد عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين Alain Tourane والذي يبني دفاعه عن مفهوم الحركات الاجتماعيّة على أساس موقفه النقدي الرافض لفكر ما بعد الحداثة Postmodernism الذي أعلن انتهاءها لصالح النسبية تفضيلًا

لمفهوم (الجماعات المدنية المتنازعة في المجال العام) التي تدير نزاعاتها عبر آلية التفاوض المستمر وليس الحركات الأيديولوجية الواسعة. أما تشارلز تلي Charles Tilly فإنّه يعرف الحركات الاجتماعيّة على أنها سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون بالتحديث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمي، وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد. ولكن في الوقت نفسه هناك بعض الباحثين في مجال الحركات الاجتماعيّة، وأن الحركات الاجتماعيّة قد فقدت مركزتيها، مؤخرًا، كمرجع في النسق البحثي. حيث عكست بعض البرامج البحثية المتخصصة التي حققت تراكمًا في هذا المجال، وعلى رأسها برنامج ديناميات التنازع Dynamics Of Contention نوعًا من إعادة التوجيه لأجندة البحث في الحركات الاجتماعيّة، وذلك نحو تحديد آليات للعمل عبر أحداث شديدة التنوع وأشكال السياسيات التنازعية Contentious Politics، والبرنامج يدافع عن كونه الحركات الاجتماعيّة كشكل خاص من اشكال المشاركة السياسيّة. أو كأحداث بارزة للتنازع contention جنبًا إلى جنب مع الديمقراطية Democratization والقومية Nationalism والثورة Revolution والتي يمكن تحليلها استخلاص آليات الاجتماعيّة. في المقابل من ذلك هناك وجهة نظر أخرى ترى أنه لا ينبغي أن نتعامل مع الحركات الاجتماعية كمجموعة متميزة من الظواهر، ولا أن نسلّم بأنه ينبغي أن تكون هناك مجالات فرعية ثقافيّة محددة مكرسة لدراسات شاملة للحركة الاجتماعيّة. وبالتالي أن التطور الإجمالي في المجال يعكس نوع من التخصيب المتقاطع المتواتر بين عدد من مجالات البحث، من بينها دراسة الاتحادات، والعمل الطوعي والقومي وغيرها. ومع ذلك، هناك مخاطر أيضًا مرتبطة بالاستغناء تمامًا عن مفهوم الحركة الاجتماعيّة بالتركيز في المقابل على آليات وعمليات أخرى تساهم في تفسيرنا لأحداث معينة من التنازع تدعي تقليديًا "حركات اجتماعيّة" (تشارلز تيللي، 2004، ص 15).

هناك عدة نظريات تفسر ظاهرة الحركات الاجتماعيّة، فإن نظرية الحرمان Deprivation theory تقول إن الحرمان الاقتصادي-الاجتماعي هو منبع أي حركة اجتماعية (Denton E. Morrison 1978, p 202 - 209). فالمحرومين هم الأكثر استعدادًا للانتظام في حركة اجتماعيّة لتحسين ظروفهم وأوضاعهم... لكن مشكلة هذه النظرية أن معظم الناس يشعرون بالحرمان، إلى هذا الحد أو ذاك، إلى هذه الدرجة أو تلك، وفي معظم الأوقات...فلا تفسر لنا

النظرية لماذا تشكلت حركة اجتماعية في هذا الوقت وليس ذاك، وسط هذه المجموعة وليس تلك... وقد وجه إليها نقد آخر وهو أنها نظرية دائرية بمعنى أنها تفسر الحركة الاجتماعية بتفاقم الحرمان فيما دليلها على تفاقم الحرمان هو وجود حركة اجتماعيّة (Jenkins J. Craig & Perrow Charles, 1977, p 249).

نظرية السلوك الاجتماعي Collective behavior theory أطلقها بعض المفكرين حول الحركات الاجتماعيّة في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي. وقد ربطت هذه النظرية بمفهوم الحركات الاجتماعيّة بحدوث أنشطة مثل الهبات الجماهيرية، والمظاهرات، وأشكال من الهستيريا الجماعيّة، أي بردود أفعال – ليست بالضرورة منطقية تمامًا – في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعيّة الأساسية، يري أصحاب هذه المدرسة أن الحركات بهذا المعنى قد تصبح خطيرة (مثل الحركات الفاشية في المانيا، وإيطاليا، اليابان) كما تعتبر مقاربة السلوك الجماعي أن الحركات الاجتماعية انعكاس لمجتمع مريض. أما نظرية المجتمع الجماهيري Mass society theory، تقول إن الحركات الاجتماعيّة يصنعها أفراد يعيشون في مجتمعات كبيرة ولكن يشعرون بالهامشية الاجتماعية أو بالغربة عن محيطهم فتعطيهم الحركة الاجتماعيّة شعورًا بالقوة وبالانتماء حين يتجمعون ويتنظمون وينتفضون (William Kornhauser, 1959).

نظرية تعبئة الموارد Resource mobilization theory التي تطورت منذ الستينيات القرن العشرين، وتستند هذه المقاربة إلى تشكل الحركات الاجتماعية وطرق عملها وفقًا لتوافر الموارد (خاصة الموارد الاقتصادية، والسياسية، والاتصالية) المتاحة للمجموعة، والقدرة على استعمال تلك الموارد. ويري منظرو هذه المدرسة أن الحركات الاجتماعية عبارة عن استجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثًا في المجتمع، وبالتالي لا ينظر إليها على أنها مظاهر لخلل اجتماعي بل جزء من العملية السياسيّة. أما نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة New social movement theory، وتنظر تفسيرات هذه النظرية إلى الحركات الاجتماعية باعتبارها انعكاس للتناقضات الكامنة في المجتمع الحديث نتيجة للبيروقراطية المفرطة وكحل لها. ويري أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية الجديدة – اختلافًا مع الحركات الاجتماعية القديمة – ناتجة عن بروز تناقضات اجتماعية جديدة، متجسدة في التناقض بين الفرد والدولة، وهو ما

يجعل هذه المقاربة تنتقل من المصالح الطبقية إلى المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية. أما نموذج الفعل – الهوية Action – identity paradigm، وهي النظرية التي ترى أن الحركات الاجتماعيّة تحول دون الركود الاجتماعي، وهي تقوم ضد الأشكال المؤسسيّة القائمة والمعايير المعرفيّة المرتبطة بها، أي أنها تقوم ضد المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي، وتشكيل المعايير الاجتماعيّة (تشارلز تيللي، 2004، ص 19).

العولمة والحركات الاجتماعية

انطلاقًا من كون العولمة سياق للتغيرات الاجتماعيّة الطارئة على الحركات الاجتماعيّة، يمكننا أن نميز عمليّة العولمة بشكل أوضح من خلال التمييز بين كل من الترابط من أعلى لأسفل، والتكيف من أسفل لأعلى، وما يتوسطهما من أرضية للتفاوض. من أعلى لأسفل تنتج العولمة روابط بين مراكز القوة: الروابط التجارية بين التكتلات المالية، والروابط القسرية بين القوى العسكرية، والروابط الثقافيّة بين التجمعات الدينيّة أو العرقيّة، والتركيبات بين الثلاثة. ومن أسفل لأعلى، تبدو العولمة مختلفة؛ فتشمل تلك الروابط: تيارات الهجرة بعيدة المدى، والمكالمات الهاتفيّة عبر الحدود والمحيطات، والإيداعات والهدايا التي يرسلها المهاجرين إلى قراهم في أوطانهم، والتشارك في المعلومات من قبل منظمي الحركات الاجتماعيّة. فإن العولمة دون شك، تشمل انتشار السلع والخدمات الاستهلاكية المقننة عبر العالم (تشارلز تيللي، 2004، 2004).

نعيش اليوم في "عصر العولمة" حيث تتداخل فيه حياة الناس على المستويات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والعالميّة، وتشترك فيه شعوب العالم بأنساق الاتصالات والإعلام أصبحت بسبب الثورات التكنولوجيّة المتعاقبة في عالم الاتصال المعولمة في شتى جوانبها. فإن تعاظم الحركات الاجتماعيّة الجديدة، وتعدّد أهدافها وأدوارها، إنما تدل دلالة قاطعة على أن المواطنين في المجتمعات الحديثة ليسوا عازفين عن العمل السياسي أو غير مكترثين له بأشكال أخرى من السلوك الجماعي. كما أن هذه الحركات تُشير إلى تزايد الاقتناع لدى الناس بأن العمل والمشاركة المباشرة قد يكونان أكثر جدوى ونفعًا من الاعتماد على السياسيّين والنُّظُم السياسيّة، ولاسيّما في المجالات المتصلة بالقضايا الأخلاقيّة الكبرى الكامنة في أعماق حياتنا الاجتماعيّة (غدنز أنتوني، 2005، ص 490). وعلى هذا الأساس، فإن الحركات الاجتماعيّة الجديدة تُمثل إحياء للمبادئ

والممارسات الديمقراطيّة في كثير من البلدان وأحيان تتجاوز الحدود القوميّة للدول، وهي تُمثل واحدًا من المحاور الأساسيّة للثقافة المدنية والمجتمع المدني. جعلت العولمة الرأسمالية، بواسطة استغلال السوق العالمية، من الإنتاج والاستهلاك في كل البلدان مواطنية عالمية(أولريش بك، 2012، ص 51).

فالعولمة ظاهرة موضوعية ناجمة عن الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصر وخاصة في مجال الاتصالات وتقانات المعلومات، والهندسة الوراثية والبحوث النووية. إن التطورات العلمية والتكنولوجية، والتقدم في وسائل المواصلات وثورة المعلومات له آثار على جميع انحاء العالم. وما نجم عن ذلك من دفع ظاهرة التدويل الاقتصادي، وزيادة الاعتماد المتبادل على مستوى العالم كله، وتطور وسائل الإنتاج، وإمكانية التوفير الكبير في نفقات الإنتاج، وسرعة انتقال الأفراد والأموال والسلع والخدمات والأفكار والقيم بين مختلف المجتمعات والتطور الهائل في وسائل تبادل المعلومات والبيانات. على أساس رؤية جديدة تستند إلى أفكار الليبرالية الجديدة، فكل ما نشهده اليوم من الترويج لهذه الليبرالية وفرض تصوراتها ورؤاها في شتى المجالات: مثل الليبرالية الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة. وقد تبلور من خلال أفكار الليبرالية الجديدة ظاهرة العولمة الرأسمالية، باعتبارها مرحلة جديد من مراحل التوسع الرأسمالي، تعيد الرأسمالية من خلالها هيكلة نفسها محافظة في نفس الوقت على جوهرها الاستغلالي، بل وتكثيف هذا الاستغلال لكل شعوب العالم بما في ذلك الشعوب في الدول الرأسمالية المتقدمة (عبد الغفار شكر، 2006، ص 92). وبالتالي هناك آثار للنظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي وخاصة في العصر العولمة "عصر تكنولوجيا المعلومات" التي تتمثل في الاحتباس الحراري وإنتاج السلع المعدلة جينياً وانتشار الأسلحة الكيمياوية والنووية وبالإضافة إلى الأقمار الاصطناعية والطائرات بدون طيار وكاميرات المراقبة، وما له آثار على حياة البشرية سواء كان إيجابًا أو سلبًا في مختلف انحاء العالم. العولمة تتضمن فرص ومخاطر، وعلى المجتمعات التفاعل مع الإيجابيات، والاستفادة من جوانبها الإيجابية الناجمة عن إنجازات الثورة العلمية والتكنولوجية، ورفض ما يتعارض منها مع مصالح المجتمع، والنضال ضدّ ما يُمثّل العولمة الرأسمالية وسياساتها، التي تستهدف بناء نظام رأسمالي عالمي جديد، تبدأ في حقل الاقتصاد وتمتد إلى مجالات السياسة والثقافة والإعلام لتكريس مصالح الاحتكارات الرأسمالية.

حيث نمت الحركات الاجتماعيّة العالمية المناهضة للعولمة ببطء وفي مواقع متفرقة في البداية، لكنها سرعان ما نضجت، وتمكنت من تأسيس أطر ومؤسسات عالمية لحركتها بعد سنوات قليلة. كانت البداية الأولى في مشاركة الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في التحضير لقمة الأرض عام 1992 في ريودى جانيرو، والحملة الشعبية التي نظمتها جمعيات أهلية ومنظمات سياسية سنة 1994 ضد اجتماع السنوي للبنك الدولي تحت شعار "خمسون عامًا تكفي"، وفي منتصف التسعينيات قامت حركة في كندا والمكسيك ضد إقامة منطقة تجارة حرة لدول أمريكا الشمالية، وفي سنة 1966 عقد مؤتمر عالمي في مدينة تشباس مناهضة للهيمنة الأمريكية حضره ممثلون من 43 دولة، وأنبثق عنه تأسيس "رابطة الحركات المناهضة للأساسيات الليبرالية الجديدة في جميع انحاء العالم". وفي عام 1998 قام تحالف بين الجمعيات الدفاع عن المستهلكين وأنصار البيئة ضد اتفاقيّة تحرير حركة الاستثمارات الدوليّة، وفي العام نفسه انطلقت مظاهرات في تايلاند بمشاركة كبيرة من الفلاحين في مواجهة اجتماع البنك الآسيوي للتنميّة. وفي عام 1999 عقد مؤتمر الأول لمنتدى دافوس العالمي للبدائل، حيث طرحت فيه الدعوة إلى صياغة بدائل المضادة لسياسات العولمة الرأسمالية، وفي العام نفسه احتشد متظاهرون بعشرات الألاف في مدينة سياتل ضد مؤتمر الثمانية الكبار "أمريكا، واليابان، المانيا، فرنسا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، بريطانيا وكندا"، وتواصلت بعد ذلك المظاهرات الحاشدة في جنوة وبرشلونة(عبد الغفار شكر، 2006، ص 104). وقفزت حركة الاحتجاج العالمي بتأسيس المنتدى الاجتماعي العالمي في عام 2001. كما نجد حركات اجتماعية أخرى مثل منظمة السلام الأخضر العالمية تفعل ما هو أكثر من تنظيم التحركات المباشرة. حيث تقوم المنظمة بتنظيم المظاهرات الاحتجاجية وحملات المقاطعة، وكذلك بإنجاز الدراسات والبحوث العلمية، وتعمل السلام الأخضر بعيدًا عن استهداف تغيير سياسات الدول بحد ذاتها، إذ تكون موجهة، بالأحرى، نحو تغيير مواقف الجمهور الأعم ونمط سلوكه. تسعى المنظمة إلى تغيير قيم، ومعايير، وانماط الخطاب السائدة، ومشاركة على نطاق دولي (وانبر بول، 2010، ص 762).

تنهض نظريات الحركات الاجتماعية العالمية على افتراض أن أعدادًا متزايدة من المشكلات هي عالمية في طبيعتها، وتتطلب حلولًا عالمية ستكون فعالة وأكثر مشروعة إذا ما تضمنت مبادئ ديمقراطية للمشاركة والمساءلة مثلًا تغير المناخ، التدخل الإنساني، وتنظيم الموارد الماليّة الدوليّة. فمن شأن تزايد مُشاركة المجتمع المدني (الحركات الاجتماعيّة) والاحتجاج، والضغط

وتقديم الاقتراحات لتقوية المكانة الأخلاقيّة للقرارات الدولية؛ وزيادة الاحتمال بأن تقر الحكومات معاهدات جديدة وتعهدات قانونية، لتحسين محتوى السياسات العالمية والنقاشات السياسية، وتعزيز التنفيذ والمراقبة والتربية على أرض الواقع. ومن المستعبد أن تحكم العالم دولة عالمية في أي وقت من المستقبل المنظور، لكن بُنى الحوكمة المتعددة الطبقات (muilti- layered)، والمتعددة الممثلين (muilti-actor) والمتُصلة معًا ضمن شبكة واحدة networked قد سبق أن بدأت العمل منذ وقت، وهي في تنامي كل يوم. فعلى سبيل المثال الهيئة العالمية للسدود World Commission on Dams، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين The Global Alliance for vaccines and Immunization، واتفاقية كيوتو الدولية التي تُعني بالبيئة والتنمية، والمعروفة ببروتوكول كيوتو Kyoto protocol، وحملة مُكافحة الفقر المعروفة بـ The make poverty history campaign، وقد شاركت أكثر من 3400 من مؤسسات المجتمع المدني في القمة العالمية لمجتمع المعرفة الذي عُقد في جنيف عام 2005 (World summit on the information society in Geneva in 2005)، إذ مارست الضغوط بنجاح لتضمين اعتبارات المصلحة العامة في الأنظمة التي تحكم شبكة المعلومات العالمية (مايكل إدواردز، 2015، ص 144).

ولكن السؤال كيف يمكن للحركات الاجتماعيّة العابرة للحدود القوميّة أو المجتمع المدني العالمي مناهضة العولمة في ظل عدم وجود حكومة واحدة تحكم العالم؟ فإن الأمثلة أعلاه تُزيل اعتراضًا مباشرًا على حركات اجتماعية عالمية، على أنه لا يستطيع القيام بعمله، لأنه لا توجد حكومة عالمية، لكنها تثير مجموعة من الأسئلة بشأن جدوى مشاركة المواطن على المستوى العالمي، عندما يكون هناك عدد كبير من المصالح المختلفة تتحرك بحرية والقليل جدًا من البُنى المرضية لاستيعابها في عالم المؤسسات وأنظمة الحكم الدولية. وتبقى الدول هي التي تحمل موجبات المعاهدات الدولية، وتبقى الشبكات العابرة للحدود الوطنية أساسيّة لتنفيذ الامتثال، ويظل المجال العام العالمي (لسوء الحظ تفتقر حقًا إلى وجوده) مطلوبًا لتعزيز النقاشات حول المعايير الدوليّة (مايكل إدواردز، 2015، ص 158). إن الرؤي المعيارية للحركات الاجتماعيّة العابرة للحدود أو المجتمع المدني العالمي، هو خلق عالم من دون حرب، وإصلاحات في العلاقات الدوليّة مبنية على ديمقراطية أعظم، ومساواة، واحترام القانون الدولي. ولكن الحركات الاجتماعيّة العابرة للحدود القوميّة لها تأثيرات محدود على المشاكل التي يسعى إلى معالجتها بشكله الحالي، ومن

الواضح أنه ليس بديلًا للديمقراطية في إطار الحوكمة العالمية، لكنه سينمو على نحو أكبر عندما يرتبط كل بُعد من المجتمع المدني بالأبعاد الأخرى على المستوى الدولي. فالحركات الاجتماعيّة العابرة للحدود القوميّة متنوع، وخلاق ومُشوش. هذا هو الذي يجعله دائمًا شائقًا، وغالبًا ما يصعب التنبؤ به، وأحيانًا يكون قويًا جدًا.

قائمة المراجع:

1. إدواردز، مايكل (2015)، *المجتمع المدني النظرية والممارسة*، ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
2. بك، أولريش (2012)، *ماهي العولمة، ترجمة*، أبو العيد دودو، منشورات الجمل، بيروت، 2012.

3. بول، وانبر (2010)، "*السلام الأخضر والعولمة السياسية*: العولمة الطوفان أم الإنقاذ، ترجمة، فاضل جتكر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010.
4. تلي، تشارلز (2005)، *الحركات الاجتماعية 1768 – 2004*، ترجمة ربيع وهبه، المشروع القومي للترجمة، القاهرة.

5. شاكر، عبد الغفار (2006)، "*الحركات الاجتماعية ومناهضة العولمة الرأسمالية في الوطن العربي*"، في الحركات الاجتماعية في العالم العربي، تحرير، عزة خليل، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة.
6. غدنز، أنتوني (2005)، *علم الاجتماع*، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
7. فرانك، أدولف (2008)، *المجتمع المدني.. النظرية والتطبيق السياسي*، ترجمة، عبد السلام حيدر، مركز المحروسة للنشر والخدمات. القاهرة.
8. ممداني، محمود (2010)، "دراسات افريقية عن الحركات الاجتماعية والديمقراطية"، في الحركات الاجتماعية والديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي، الجزء الأول، المركز القومي للترجمة، القاهرة.

9. Denton E. Morrison (1978), "Some Notes toward Theory on Relative Deprivation, Social Movements, and Social Change." In Louis E. Genevie, ed., *Collective Behavior and Social Movements*.

10. J. Craig Jenkins and Charles Perrow (1977), Insurgency of the Powerless Farm Worker Movements (1946-1972). American Sociological Review. 42 (2).

11. William Kornhauser, (1959) *the Politics of Mass Society*, Free Press, New York.